المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
الوزير
رسالة دورية عدد: 7 س 3

الرباط في 24 فبراير 2016

السيدات والسادة:

- **الرؤساء الأولون لمحاكم الاستئناف والوكلاء العامون للملك لديها؛**
- **الرؤساء الأولون لمحاكم الاستئناف الإدارية؛**
- **الرؤساء الأولون لمحاكم الاستئناف التجارية والوكلاء العامون للملك لديها؛**
- **رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلاء الملك لديها؛**
- **رؤساء المحاكم الإدارية؛**
- **رؤساء المحاكم التجارية ووكلاء الملك لديها.**

الموضوع: حول علاقة قضاة الاتصال بالمحاكم.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

لا يخفى عليكم أن التعاون القضائي الدولي منظم بمقتضى اتفاقيات التعاون الثنائي والاتفاقيات المتعددة الأطراف بالإضافة إلى مقتضيات القانون الداخلي، وأن هذه الاتفاقيات تنظم شكليات التواصل فيما يخص تنفيذ طلبات التعاون، حيث ينص البعض منها على التواصل المباشر بين السلطة المركزية في الدولتين كما هو الشأن بالنسبة لوزارة العدل والحريات في المغرب، فيما ينص البعض منها على الطريق الدبلوماسي كآلية للتواصل بين الدول، في حين تنص بعض اتفاقيات التعاون القضائي على إمكانية التواصل المباشر في حالة الاستعجال بين السلطة القضائية في كلا البلدين على أن تتم إحالة محاضر الإنجاز عبر الطريق الرسمي الذي تنص عليه الاتفاقية المعنية.

ونظراً لكون العلاقات بين الدول في إطار التعاون الدولي تنبني على أساس الاحترام المتبادل للسيادة، فإنه يتعين وفقاً للمبادئ المقررة في اتفاقيات التعاون القضائي إشعار السلطة المركزية بطلبات التعاون القضائي التي قد تتوصل بها السلطات القضائية مباشرة.

هذا ومن أجل تعزيز علاقات التعاون القضائي بين الدول، تم خلق إطار مؤسساتي يتمثل في قضاة الاتصال، حيث تم في هذا الصدد تعيين ثلاثة قضاة مغاربة في كل من فرنسا وبلجيكا وإسبانيا وبالمثل تم تعيين قضاة هذه الدول بالمغرب.

والجدير بالذكر أن قضاة الاتصال الأجانب يتم اعتمادهم من قبل سلطات بلادهم لدى وزارة العدل والحريات المغربية باعتبارها السلطة المركزية المكلفة بقضايا التعاون القضائي الدولي، ولذلك فإن نشاطهم المهني يقتصر على الاتصال بهذه الوزارة. غير أنه في بعض الحالات، وبالنظر لظروف الاستعجال، يمكن لهذه الوزارة أن تأذن لهؤلاء القضاة الأجانب بمخاطبة السلطات القضائية المغربية مباشرة، وفي هذه الحالة يتم إشعاركم من قبل المصالح المركزية للوزارة بالوسائل الملائمة.

لأجله، وإذْ أذكركم بهذه المقتضيات فإني أطلب منكم بذل أقصى الجهود لضمان حسن سير التعاون القضائي الدولي وفقاً لما تنص عليه الاتفاقيات الدولية والقانون الداخلي، كما أدعوكم إلى الحرص على تطبيق هذه الدورية بالحزم والجدية اللازمين وإشعاري بكل ما قد يعترضكم من صعوبات في هذا الشأن. والسلام.

وزير العدل والحريات
المصطفى الرميد